



المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي
National Economic and social Development Board

نقطة ضوء

دورية تصدر عن المجلس لتسليط الضوء على مواضيع الساعة

(أزمة سعر الصرف الحالية الأسباب والمعالجات)



WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة
للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

الإصدار الدوري

المقدمة :

في ظل الاختلالات الهيكلية المزمنة بالاقتصاد الليبي، الناشئة عن اعتماده، بشكل شبه كامل، على الموارد الهيدروكربونية غير المتجددة، كمصدر وحيد للدخل.

تمر ليبيا اليوم بمرحلة حرجة، يشكل فيها تحدي الاستدامة المالية، أكثر من أي وقت مضى، التحدي الأكبر أمام متخذ القرار على صعيد الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات مالية صارمة تحد من نزف الانفاق الحكومي وتراكم الدين العام.

وهذه الإجراءات المالية يجب أن يصاحبها إجراءات أخرى، لا تقل أهمية، على صعيد السياسات النقدية و التجارية، فالأزمة لا تقتصر فقط على الجانب المتعلق بالانفاق الحكومي والسياسة المالية، بل هناك جانب آخر لا يقل خطورة، ألا وهو اختلال ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الطلب على النقد الأجنبي وما ترتب عنه من استنزاف لاحتياطيات النقد الأجنبي وانخفاض القيمة الحقيقية للدينار الليبي.

عليه، تقوم هذه الورقة المختصرة بدراسة أزمة سعر الصرف الحالية وفق منهجية العمل والمراحل التالية:

1. مرحلة التشخيص: حيث يتم تحديد الاشكاليات الاقتصادية القائمة، وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية المعمول بها على المستوى المالي و النقدي والتجاري.
2. مرحلة وصف المعالجات: حيث يتم اقتراح التدابير والسياسات الاصلاحية بهدف معالجة الاشكاليات الاقتصادية القائمة.
3. مرحلة التقييم والمتابعة: حيث يتم اقتراح آليات العمل الممكنة لتطبيق ما تم اقتراحه من تدابير وسياسات، وتحديد الأدوات والجهات المعنية بذلك ومتابعتها.

وبقية هذه الورقة مقسمة كالتالي:

الجزء الأول يحدد الاشكاليات الاقتصادية القائمة ومدى تأثير وتأثر بعضها ببعض وبالاقتصاد الكلي اجمالاً، وفي **الجزء الثاني** يتم تقييم السياسات الاقتصادية الحالية (المالية والنقدية والتجارية) وتداخلاتها ومدى كفاءتها وفعاليتها، بينما يقوم **الجزء الثالث** من الورقة بتقديم وصفة العلاج مرفقة بمصفوفة إجراءات تنفيذية مؤطرة زمنياً، وفي **الجزء الرابع** يتم تحديد الجهات المعنية بالتنفيذ واقتراح آليات العمل الممكنة وآليات التقييم والمتابعة.

فمشكلة نقص السيولة هي نتيجة مباشرة لانخفاض المعروض النقدي الحقيقي (العرض النقدي الاسمي مقسوما على المستوى العام للأسعار) من جهة وارتفاع الطلب على النقد الناجم عن ارتفاع درجة عدم التيقن بالإضافة إلى الأسباب الأخرى (المضاربة والمعاملات) من جهة أخرى.

والتضخم بدوره هو نتيجة مباشرة لانخفاض قيمة الدينار الليبي، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب الكلي الناجم عن التوسع في الانفاق العام، وانخفاض قيمة الدينار الليبي هو نتيجة لازدياد الطلب على النقد الأجنبي، والعجز بالميزان التجاري كما هو معروف يتناسب طرديا مع التوسع في الانفاق العام .

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نستنتج التالي:

1. لا يمكن حل مشكلة السيولة دون حل مشكلة التضخم، وحل مشكلة التضخم يتطلب حل مشكلة انخفاض قيمة الدينار الليبي.
2. حل مشكلة انخفاض قيمة الدينار الليبي يتطلب تخفيض العجز في الميزان التجاري بميزان المدفوعات، والعجز بميزان المدفوعات يتطلب تقليص العجز بالموازنة (الناجم عن التوسع المفرط في الانفاق العام الاستهلاكي).
3. وذلك لا يمكن أن يتم في ظل الانقسام السياسي وعدم التوافق بين الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي.

السنوات	المصروفات					الإيرادات			أرصدة متبقية
	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الثالث	الباب الرابع	احتياطي الميزانية	الموارد النفطية	خدمة الدين العام	الموارد السيادية	
2010	8.56	3.19	29.34	8.62	-	53.34	-2.66	6.82	-
2011	14.80	5.85	5.00	12.00	-	10.91	-	1.36	19.70
2012	18.67	12.13	19.11	14.60	4.00	68.73	-3.43	3.22	-
2013	20.78	10.77	19.30	10.60	5.40	61.46	-3.07	4.10	-
2014	23.27	11.14	9.00	11.93	1.60	27.37	-0.67	6.04	0.99
2015	18.99	6.35	6.64	11.00	-	13.00	-	5.24	18.04
2016	19.53	2.85	1.50	5.80	0.78	6.66	-	1.92	20.67

السنوات											البنود
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
الحسابات القومية:											
/	/	193,295	69,931	96,835.6	104,673.9	93,605.4	69,396.1	67,289.1	73,000.8	95,823.3	الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الجارية
/	/	91,422	69,590	91,481.4	103,014.6	95,435.7	72,031.4	73,121.7	73,743.0	95,823.4	الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة
2.3	4.6	2.8	1.4	-2.2	13.6	25.8	25.9	9.8	2.4	2.6	معدل التضخم
النقود والمصارف:											
4.78	4.84	4.61	1.34	1.40	1.39	1.36	1.45	1.40	1.34	1.26	سعر صرف الدينار
137,99	107,2	97,33	102,4	105,3	108,911	109,08	94,609	76,78	66,73	64,29	1. عرض النقود ع:
13.41	17.17	23.00	27.10	30.86	34.73	36.69	39.73	31.79	31.31	39.21	- عملة خارج المصارف
94.84	75,88	65,53	83,21	68,87	74,17	78,22	67,50	53,77	49,55	50,87	- ودائع تحت الطلب
3,405	3,099		2,592	3,172	1,808	2,249	1,711	1,823	2,672	4,70	2. شبه النقود
141,4	110,3	100,6	125,5	108,4	110,8	111,3	96,32	76,78	69,42	63,73	3. عرض النقود ع2
المالية العامة:											
		105,6	7,56	33,91	35,91	22,33	8,84	16,84	21,54	54,762	الإيرادات
121,6	130,5	103.3	5.280	31.394	33.475	19.209	6.660	10,597	19,976	51,775	إيرادات النفط
130.5	127,8	79,28	32,78	45,81	39,28	32,69	28,436	36,012	43,812	61,460	المصروفات
ميزان المدفوعات:											
	180,406	145,982	12,942	40,640	41,492	26,221	9,402	14,996	24,511,	58,442	الصادرات
/	82,58	76,646	12,715	24,791	18,235	14,673	12,047	22,684	38,631	43,242	الواردات
/	97,81	69,335	227	15,848	23,164	11,548	-2,645	-7,687	-14,120	15,199	الميزان التجاري
59,62	24,5	-5,514.0	5,733.1	15,170.1	6,152.6	1,337.0	-12,905.0	24,172.3	12.3	30,034.0	الحساب الجاري
-24,5	-30,8	- 8,021.7	-4,566.6	-3,872.8	-1,521.1	- 530.0	-6,403.7	-534.7	-5,642.6	- 9,937.0	الحساب الرأسمالي والمالي
/	25,14	-5,973	-11,14	-716.9	9,832	3,694.0	-9,73	-16,36	-27,406	-8,672	الميزان الكلي

المعالجات والإجراءات:

إن الاستقرار السياسي هو خطوة هامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يتطلب الوضع الحالي رؤية اقتصادية واضحة ووضع سياسات اقتصادية متناغمة للخروج من هذه الأزمة وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي. ولهذا يجب على الجهات المسؤولة عن تطبيق السياسات الاقتصادية، التخفيف من حالة عدم التيقن الاقتصادي، من خلال اتخاذ ما يمكن اتخاذه من الإجراءات التالية:

1. وضع سقف للانفاق العام لا يتجاوز حاجز الـ 24 مليار دولار.
2. خفض المصروفات التشغيلية، وتخفيض فاتورة الدعم.
3. زيادة مستوى تحصيل الإيرادات السيادية (الضرائب والجمارك).
4. زيادة الصادرات المنتجة محليا، ومنع إعادة التصدير للسلع المستوردة لغرض الاستهلاك.
5. خفض الواردات و الاقتصار فقط على السلع الأساسية و الضرورية غير المنتجة محليا.

ملاحظات ختامية:

1. فيما يتعلق بميزان المدفوعات لعام 2023 فإنه لا توجد بيانات رسمية منشورة بالخصوص، وإن لم نتحصل على البيانات المطلوبة من المصرف المركزي، يمكننا تقديره في ضوء البيانات المتاحة حول الصادرات النفطية والتي تمثل الجانب الأكبر من الميزان الجاري، بالإضافة إلى البيانات المتوفرة حول استخدامات النقد الأجنبي.
2. بخصوص دراسة نمو الطلب على العملة الأجنبية لدى المصارف خلال العام 2023م، فإنه من الممكن قياس ذلك بالتحديد من خلال بيانات الإيراد والإنفاق الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ابتداءً من شهر يناير إلى شهر أكتوبر 2023.
3. فيما يخص تحديد إيرادات العملة الصعبة المتوقعة للعامين 2023 و2024، فإنه يمكن القيام بذلك من خلال احتساب الصادرات المتوقعة وسعر البرميل المتوقع مستقبلاً، وأن إيرادات العملة الصعبة تمثل حوالي 88% من إجمالي قيمة الصادرات.
4. فيما يتعلق بتحديد الفجوة بين الطلب والعرض على العملة الصعبة فإن العرض هو ماتم تحديده من الإيرادات في النقطة السابقة، والطلب يمكن احتسابه من خلال بعض الافتراضات حول الدخل المتاح والمعروض النقدي والميل الحدي للاستهلاك وما تمثله الواردات من إجمالي الاستهلاك.



الملحق

ملحق : سعر الصرف التوازني:

كل ماسبق من نقاط هي نقاط هامة وجوهرية ولكن الأهم منها هو تحديد القيمة التعادلية (السعر التوازني) للدينار الليبي، وفرض حزمة من الإجراءات يتم فيها تنسيق السياسات التجارية والمالية والنقدية بالشكل الذي يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.

فالسعر التوازني هو ذلك السعر الذي يتحقق منه كل من:

1. التوازن الداخلي (نمو اقتصادي دون تضخم).
2. التوازن الخارجي (توازن الميزان التجاري).
3. الاستدامة المالية (قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها في المدى الطويل من خلال تنويع الاقتصاد وخلق مصادر بديلة للدخل).

وذلك يتطلب التنسيق والتناغم بين مختلف السياسات الاقتصادية، حيث أن:

1. الصادرات النفطية تؤدي إلى زيادة الإيراد الحكومي وزيادة النقد الأجنبي المتاح.
2. زيادة الإيرادات الحكومية بدورها تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي وبالتالي إلى زيادة المعروض النقدي والدخل المتاح.
3. زيادة المعروض النقدي والدخل المتاح يؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي زيادة الطلب على النقد الأجنبي.

ويتم تحديد سعر صرف الدينار الليبي كغيره من العملات وفق آلية العرض والطلب المعروفة، ويمثل السعر التوازني (سعر السوق) السعر الذي تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد الأجنبي.

حيث يتمثل جانب العرض من السوق في الصادرات، بينما تمثل الواردات جانب الطلب على النقد الأجنبي. وعليه فإن منحى العرض عديم المرونة تقريبا نظرا لكون النفط يشكل أكثر من 95% من الصادرات، وسعر بيع النفط كما هو معروف يتم تحديده في البورصة العالمية ، ولا يتأثر بأي حال من الأحوال بسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار أو غيره.

بالإضافة إلى محدد (المعاملات) في جانب الطلب والمتمثل في الواردات والتي تشكل أكثر من 85% من سلة المستهلك الليبي (بمتوسط 90 مليار دينار ليبي سنويا) ، فإنه هناك محددين آخرين لا يقلان أهمية وهما محدد (التحوط والمضاربة) في تحديد مستوى الطلب الاجمالي على النقد الأجنبي. يمثل سعر الصرف الحالي في السوق الموازي (7 دينار مقابل الدولار) السعر الحقيقي الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النقد الأجنبي، ولا يمكن رفع قيم الدينار الليبي إلا من خلال زيادة العرض وذلك بزيادة الصادرات أو خفض الطلب من خلال تخفيض حجم الواردات أو التخفيف من تأثير محدد التحوط والمضاربة .

